الأمم المتحدة S/2024/269

مجلس الأمن

Distr.: General
27 March 2024
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 27 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا وسيراليون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

تود سويسرا وسيراليون، بوصفهما الرئيسين المشاركين لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، وبالتعاون الوثيق مع المملكة المتحدة، إطلاعكم على المذكرة الموجزة لوقائع الاجتماع الذي عقده فريق الخبراء غير الرسمي بشأن الحالة في اليمن (انظر المرفق).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مايكل عمران **كانو**
الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باسكال **بيريسويل**
الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) باربرا **وودوارد**
الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة

050424 030424 24-05853 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 27 آذار/مارس 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لسويسرا وسيراليون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن

موجز وقائع الاجتماع الذي عقد بشأن الحالة في اليمن في 26 شباط/فبراير 2024

في 26 شباط/فبراير 2024، عقد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن اجتماعاً بشأن الحالة في اليمن. واستمع الأعضاء إلى إحاطة قدّمها كل من المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، هانس غروندبرغ، ونائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، فيفيان فان دي بيري. وبعد إحاطة قدمها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، اختُتم الاجتماع باستعراض عام للتوصيات الرئيسية التي قدّمتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

أسئلة أعضاء مجلس الأمن

طرح أعضاء مجلس الأمن أسئلة تتعلق بمشاركة المرأة في عمليات السلام، وجهود الوساطة المحلية التي تقودها النساء، بما في ذلك بشأن النزاعات المتعلقة بالمياه، وإدراج المرأة في خريطة الطريق المتفاوض عليها، بما في ذلك عن كيفية عمل المبعوث الخاص مع المنابر والآليات الاستشارية للمرأة. وطرحت أيضا أسئلة متعددة بشأن حصول المرأة على المساعدات الإنسانية ودور المرأة في إيصال المساعدات الإنسانية بالنظر إلى متطلبات المحرم القائمة، وعن الكيفية التي تؤثر بها هذه المتطلبات على قدرة الأمم المتحدة على القيام بعملها، وعما يمكن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيام به لتغيير هذا الوضع. وطرح أعضاء المجلس أيضا أسئلة بشأن التحديات التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك بشأن كيفية التصدي للمعلومات المضللة والمضايقات عبر الإنترنت التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء الناشطات في الحقل السياسي. وطرحت كذلك أسئلة بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك دعم الناجين وحصول المرأة على خدمات الصحة الإنجابية. وفي الختام، طرح أعضاء المجلس أسئلة عن المشاريع السريعة الأثر التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، ودور المرأة في عمليات إزالة الألغام، والتحديات المحددة التي تواجهها النساء والفتيات في الحصول على المياه والتعليم.

النقاط الرئيسية التي أثيرت في الاجتماع

أثر النزاع على النساء

- خلال السنوات التسع الماضية، أثر النزاع في اليمن بشكل غير متناسب على النساء، مما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة بين الجنسين والعوائق الهيكلية التي تحول دون حصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية. ولا تزال الانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة مستمرة، مع استمرار ورود تقارير عن أعمال الاحتجاز التعسفي والاختفاء والعنف التي تستهدف على وجه التحديد النساء من بناة السلام والمدافعات عن حقوق الإنسان. وتقول النساء بشكل لا لبس فيه إن حالتهن أصبحت تدريجيا أكثر تقييدا منذ اندلاع الحرب، وإنهن يخشين أن يستمر الوضع في التدهور.

- والقيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل، بما في ذلك من خلال متطلبات *المحرم* الإجبارية، تزيد من الحد من قدرة المرأة على التصرف وتؤثر على جوانب من حياتها اليومية مثل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، تواجه النساء صعوبات أكبر، بما في ذلك فيما يتعلق بحرية تنقلهن. ويؤثر ذلك أيضا على النساء اليمنيات العاملات في الأمم المتحدة.

- وتواصل الأمم المتحدة دعوة سلطات الأمر الواقع في صنعاء إلى رفع القيود المفروضة على التنقل وغيرها من القيود.

- والحالة في اليمن بقدر ما هي أزمة سلام وأمن أو أزمة إنسانية هي أيضا أزمة لحقوق المرأة. وفي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، يُثنى عن استخدام المصطلحات المتعلقة بالنوع الاجتماعي أو الاغتصاب. فعلى سبيل المثال، رفضت السلطات التي تتخذ من صنعاء مقرا لها تأشيرة مستشار الشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، كما أن محاولات البعثة التماس مقترحات مشاريع سريعة الأثر كنقطة دخول محتملة للنهوض بالمبادرات التي تستهدف النساء والفتيات لم يتم الرد عليها في بعض الأحيان أو تم تعويقها في نهاية المطاف، بما في ذلك مشروع كان يهدف إلى دعم السجينات.

- وعلى الرغم من الاتجاه الأوسع لفرض القيود على حقوق المرأة، لا توجد آلية للأمم المتحدة للتحقيق والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في اليمن منذ انتهاء ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين في عام 2021.

مشاركة المرأة في صنع القرار وعمليات السلام

- جلبت الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة والتي امتدت من نيسان/أبريل إلى أيلول/سبتمبر 2022 أطول فترة هدوء وأتاحت إجراء مناقشات هامة بين الأطراف حول حل أطول أجلا. وفي حين لم يتم تمديد الهدنة رسميا إلى ما بعد 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ظل الوضع العسكري داخل اليمن مستقرا إلى حد كبير. واضطلعت الوسيطات المحليات وعضوات المجتمع المدني المحلي بدور محوري في المشاورات والوساطة وتنفيذ الهدنة. فعلى سبيل المثال، خلال مفاوضات فتح الطرق التي جرت في عمان في عام 2022، تولت النساء دور المراقب في الجلسات العامة مع الأطراف لأول مرة.

- وفي أواخر عام 2023، تعهدت الأطراف بالتزامات هامة تتمثل في وقف جديد لإطلاق النار، واتخاذ تدابير لتحسين الظروف المعيشية، وإطلاق عملية سياسية في آخر المطاف. وتقوم الأمم المتحدة بتشجيع ووضع استراتيجيات مختلفة لمشاركة المرأة في خريطة الطريق لدعم تنفيذ هذه الالتزامات.

- وتضاءلت مشاركة المرأة في صنع القرار والمفاوضات منذ اندلاع النزاع المسلح في عام 2014. ولم تكن هناك نساء في وفود الأطراف في جولات المفاوضات بشأن فتح الطرق، ولكن الوسيطات المحليات وعضوات المجتمع المدني المحلي، اللائي شاركن بصفة مراقب، قدمن الدعم الاستشاري خلال المفاوضات. ولا توجد أيضا نساء من أي من الطرفين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وهي آلية خفض التصعيد التي نص عليها اتفاق ستوكهولم.

- وكجزء من عملية سلام متعددة المسارات، تشاور المبعوث الخاص مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما فيها النساء اليمنيات، وشجع باستمرار جميع الأطراف على ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عملية السلام في اليمن، مشددا على أهمية الوفاء بالالتزام في نتائج مؤتمر الحوار الوطني، على نحو ما أشار إليه مجلس الأمن في قراره 2624 (2022)، بمشاركة المرأة بنسبة 30 في المائة كحد أدنى. ولم تنفذ الأطراف هذا الالتزام حتى الآن.

- وفي آذار/مارس 2022، بدأ المبعوث الخاص جولة من المشاورات الشاملة مع الأحزاب والمكونات السياسية اليمنية، حيث تم تشجيعهم بشدة على ضمان أن تضم الوفود 30 في المائة من النساء على الأقل.

- وفي تفاعلات البعثة مع السلطات الحكومية، شددت نساء رفيعات المستوى في الهياكل الحكومية على أن المرأة يجب أن يكون لها صوت ومقعد على الطاولة وعلى أنه من الضروري جعل مشاركة المرأة أمرا طبيعيا على جميع المستويات وفي مختلف الميادين، بما في ذلك في مجال صنع القرار السياسي والقطاع الخاص وقوات الأمن. ولاحظن أن الضغط الخارجي ضروري لتحقيق ذلك.

- ومن الأهمية بمكان أن يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ببعث رسائل متسقة لكل من أطراف النزاع والمبعوث الخاص بشأن أهمية إشراك المرأة في جميع عمليات السلام.

عمل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لدعم المرأة اليمنية والمساواة بين الجنسين

- وضع مكتب المبعوث الخاص استراتيجية لإدماج المنظور الجنساني، تشكل الأساس لجهود المكتب المنسقة لتمكين المرأة كشريك على قدم المساواة في عملية الوساطة. وتم وضع الاستراتيجية بالتشاور مع أكثر من 150 امرأة يمنية من مختلف المجتمعات المحلية لتحديد الثغرات في النهج السابقة واستخلاص الدروس وأفضل الممارسات. وتتضمن الاستراتيجية مقترحات لعمليات التشاور المنتظم مع النساء ومختلف أصحاب المصلحة المحليين بشأن الأولويات، وتنص على إنشاء آليات للإشراف على تنفيذ الالتزامات الناشئة عن هذه المشاورات. وتم عرض الاستراتيجية في عدن في القمة النسوية لعام 2023، التي جمعت أكثر من 200 امرأة يمنية.

- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023، نظم مكتب المبعوث الخاص، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سلسلة من المشاورات بشأن عملية سلام شاملة في عدن والقاهرة وعمان، شارك فيها 300 مشارك يمثلون مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المحليين من معظم محافظات اليمن. وكان من بين المشاركين قيادات سياسية نسائية ومدافعات عن حقوق الإنسان وناشطات في المجتمع المدني، فضلا عن شباب وزعماء قبائل ووسطاء محليين وخبراء أمن محليين وفئات مهمشة وأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة. وكان الهدف من المشاورات هو إعطاء الأولوية لأصوات وتجارب النساء المحليات والجهات الفاعلة اليمنية في تشكيل المستقبل السياسي للبلد ودمج المنظور الجنساني في جميع مراحل عملية السلام لمراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات وأولوياتهن وحقوقهن. وتدعو التوصيات إلى آليات شاملة وخطة شاملة تعطي الأولوية لاحتياجات المجتمع المحلي. وخلقت المشاورات مساحات لتشكيل تحالفات وشبكات للدعوة عبر المجتمعات المحلية. وخلال المشاورات، تعهد العديد من القادة السياسيين الرجال بإدماج النساء في وفودهم التفاوضية.

- ولدى مكتب المبعوث الخاص كبير موظفين للشؤون الجنسانية تمول وظيفته من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وسوف يعقد المكتب دورته الاستراتيجية الداخلية الرفيعة المستوى الرابعة بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام في الأشهر المقبلة.

- وتكتسي الرسائل المتسقة الموجهة من المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى المبعوث الخاص بشأن أهمية المنظور الجنساني وحقوق المرأة وإدماجها في جميع العمليات السياسية وعمليات السلام أهمية حاسمة لإدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عمل مكتبه وولايته.

المشاريع السريعة الأثر التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة

- تمثل المشاريع السريعة الأثر أداة هامة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة للعمل مع السلطات المحلية والمجتمعات المحلية المحتاجة. وفي عام 2023، وبتمويل إجمالي قدره 000 200 دولار، سلمت البعثة 256 كرسيا مزدوجا ومكتبا لمدارس الفتيات في الخوخة وحيس، ووفرت أنشطة بناء القدرات والتدريب على المهارات للنساء في الخوخة وحيس، بما في ذلك في قطاع مصايد الأسماك، وهي تدعم مشروعين جاريين يستهدفان مدرسة وعيادة صحية للنساء.

- وتلقت البعثة 000 300 دولار لتنفيذ مشاريع سريعة الأثر في عام 2024. وتهدف البعثة إلى تخصيص التمويل بالتساوي بين جنوب وشمال محافظة الحديدة.

المرأة والإجراءات المتعلقة بالألغام

- لا تزال الحوادث الناجمة عن الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب السبب الرئيسي للخسائر في صفوف المدنيين في الحديدة. وفي عام 2023، كان هناك 104 حوادث متصلة بألغام أرضية ومتفجرات من مخلفات الحرب، وقع ضحيتها 161 شخصا، من بينهم 10 نساء و 59 طفلا. ويكون الأثر الأوسع نطاقا للحوادث المتصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب على المجتمعات المحلية شديدا بوجه خاص عندما تكون الضحايا من النساء ربات الأسر المعيشية وبالنظر إلى القيود التي تواجهها النساء على العمل خارج منزل الأسرة دون محرم.

- وتواصل البعثة الدعوة إلى مشاركة المرأة في الجهود الوطنية لإزالة الألغام، بما في ذلك من خلال شركائها المنفذين، ولديها موظفة تنسيق تعمل بنشاط في مجال إزالة الألغام مع كلا الطرفين.

التوصيات

قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي، التوصيات التالية[1].

ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر، أثناء إجرائه مداولات واتخاذه قرارات بشأن اليمن في قادم الأيام، في العناصر التالية:

(1) هذه التوصيات هي اقتراحات مقدّمة من المشاركين من الأمم المتحدة في الاجتماع أو مستمدة من ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها أمانة فريق الخبراء غير الرسمي قبل الاجتماع، وهي ليست توصيات مقدمة من فريق الخبراء غير الرسمي ككل أو من أعضاء مجلس الأمن.

(أ) المطالبة بمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في جميع مراحل كافة الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إحلال السلام، والتذكير بحصة 30 في المائة المتفق عليها في مؤتمر الحوار الوطني، وحث الأمم المتحدة والدول الأعضاء التي تيسر المحادثات على اتخاذ تدابير معززة وهادفة لتحقيق ذلك، بما في ذلك في المحادثات بين اليمنيين وفي اللجان المنشأة لتنفيذ اتفاق الحديدة، تمشيا مع التزام الأمين العام بالاضطلاع بالدعوة وتقديم الدعم من أجل تحقيق هدف أدنى أولي يتمثل في أن يكون ثلث المشاركين في عمليات الوساطة والسلام من النساء، مع السعي إلى إجراء زيادة في اتجاه التكافؤ في العمليات الانتخابية/السياسية وعمليات السلام؛

(ب) التشجيع على المشاركة الشاملة للنساء من مختلف المشارب في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛

(ج) طلب إدراج أحكام بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة والتصدي لها في أي هدنة أو وقف لإطلاق النار أو اتفاق سلام في المستقبل؛

(د) المطالبة برفع القيود المفروضة على حركة النساء لتيسير وصول المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد؛

(هـ) الدعوة إلى إطلاق سراح المحتجزات وإدانة الأعمال الانتقامية ضد النساء بسبب تعزيز حقوق الإنسان والعنف السياسي ضد المرأة؛

(و) الإشارة إلى التزام الأمين العام، الذي رحب به المجلس في القرار 2467 (2019) (الفقرة 11)، بضمان توافر الخبرة الجنسانية في أفرقة خبراء لجان الجزاءات؛

(ز) توجيه طلب إلى السلطات لتمكين الأمم المتحدة من الوصول دون قيود إلى مرافق الاحتجاز؛

(ح) عقد اجتماع مخصص للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) بشأن حالة المحتجزات والنظر في إدراج أسماء الأفراد الآخرين المسؤولين عن قمع النساء الناشطات سياسيا؛

(ط) دعوة الشركاء الدوليين إلى توفير تمويل مرن وطويل الأجل وقابل للتنبؤ للمنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في اليمن والدعم المادي لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان؛

(ي) دعم نشر مستشارين للشؤون الجنسانية ومستشارين لشؤون حماية المرأة وعمل فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لضمان أن تكون لدى الأمم المتحدة القدرة الكافية على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛

(ك) الإشارة إلى التزامات الدول الأعضاء بموجب معاهدة تجارة الأسلحة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودعوة الدول الأعضاء إلى التعاون مع الجماعات النسائية والخبراء في تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة؛

(ل) التأكيد على الحاجة الملحة إلى أن تراعى تماما في تقديم المساعدة الإنسانية في اليمن الاعتبارات الجنسانية وتعطى الأولوية فيه للخبرات والموارد اللازمة لتلبية احتياجات النساء والفتيات والتصدي لتزايد مخاطر العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك في صفوف المشردين داخلياً واللاجئين في اليمن، بسبل منها العمل مع الجماعات النسائية.